شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية

القطاع المالى

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة .. وبعد ،،

نتشرف أن نرفق طيه لسيادتكم الاتى :

١- نموذج تقرير مجلس الادارة السنوي والمعد وفقاً لا حكام المادة ٤٠ من قواعد القيد عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

٢- القوائم المالية السنوية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

٣- تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات في ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

وكل عام وسيادتكم بخير ،،

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

تحريراً فى ٩/٨ /٢٠٢٦

رئيس القطاع المالي
والمشرف على إدارة الأسهم والاستثمار
ومدير علاقات المستثمرين

محاسب / رضا عمر عبد العزيز

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

السيد الدكتور / الرئيس التنفيذي
شركة مطاحن شرق الدلتا

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم طيه تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠

برجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

الوكيل الأول
مدير الإدارة
تحياتى
(محاسب/ أحمد محمد فرج)

تحريراً فى ٢٠٢٦/٩/٨

رقم الصادر/ ٢١٨
تاريخ الصادر/ ٩/٨/٢٠٢٦
التوقيع/

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير مراقب الحسابات
عن مراجعة القوائم المالية لشركة مطاحن شرق الدلتا
فى ٢٠٢٦/٦/٣٠

إلى السادة / مساهمي شركة مطاحن شرق الدلتا

تقرير عن القوائم المالية:

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة مطاحن شرق الدلتا (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد وتعديلاته ولائحته التنفيذية، والمتمثلة فى قائمة المركز المالي فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء

هامة ومؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية.

وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشاة ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس ابداء رأى متحفظ

١- على الرغم من سابق الاشارة فى العديد من تقاريرنا السابقة بشأن عدم توثيق محاضر اجتماع الجمعية العامة (العادية -غير العادية) من الجهات الإدارية المختصة بالرغم من انعقادهما في ٢٠٢٣/١٠/٢٤، ٢٠٢٤/١١/١٦، ٢٠٢٥/١٠/٨ وتنفيذ قراراتها والتي منها (اعتماد القوائم المالية / ابراء الذمة للمجلس صرف المكافأة لمجلس الإدارة والعاملين /صرف كوبونات للمساهمين) هذا ويعد التأخير في توثيق تلك المحاضر مخالفة لقواعد القيد والشطب (مادة رقم ٤٢) الأمر الذي قد يعرض الشركة لغرامات مالية او إيقاف التداول على أسهم الشركة كما لم يتم توثيق محاضر مجلس إدارة الشركة من تاريخ أنعقاد الجمعية.

فضلاً عن عدم التأشير حتى تاريخه في المحررات الرسمية للشركة ومنها السجل التجاري بكافة التعديلات التي مازالت تحت اعتماد الجهات الإدارية ومنها تشكيل مجلس الإدارة والسلطات القانونية لكل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة وذلك منذ عام ٢٠٢٠ وذلك بما لا يتماشى مع التعديلات التي طرأت على قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته التي تمت بالقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ونود أن نشير في هذا الصدد أن مجلس الادارة الحالى لم يتم أثبات تشكيله بالسجل التجارى منذ توليه وحتى تاريخه بالرغم من انتهاء دورة المجلس الحالية وبصدد انتخابات لإعادة تشكيل المجلس خلال الجمعية العامة القادمة.

يتعين ضرورة الوقوف على أسباب عدم توثيق محاضر الجمعية العامة ومحاضر مجلس إدارة الشركة المشار إليها، مع سرعة الانتهاء من إجراءات التوثيق خاصة في ظل إنتهاء السنة المالية الجديدة وقرب انعقاد الجمعية العامة الخاصة بها.

٢- لم يتم الانتهاء من كافة الإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل تنفيذ قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٠٢٥/٤/٥ بشأن توفيق الأوضاع للشركة بالنسبة لمواقعها المتواجدة في منطقة شبه جزيرة سيناء.

يتعين موافاتنا بما تم من إجراءات من قبل الشركة لتنفيذ ما ورد بقرارات بالجمعية العامة غير العادية المشار إليها.

٣- بلغ راس المال المصدر والمدفوع بالشركة ٦٠ مليون جنيه موزعة على عدد ٦ مليون سهم ولم يتم تنفيذ ما صدر من قرارات من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية ومنها القرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٤ والخاصة بتعديلات المادة رقم (٧) من قواعد القيد والشطب والتى الزمت فيه الشركات بان يكون راس المال المصدر مدفوع بالكامل ولا يقل عن مبلغ ١٠٠ مليون جنية أو ما يعادلها من العملات الاجنبية وذلك من واقع اخر قوائم مالية سنوية أو دورية وقد اظهرت القوائم المالية للشركة منذ عدة سنوات بان راس المال المصدر والمدفوع بلغ ٦٠ مليون جنية فقط .

الأمر الذي يجب معه ضرورة الالتزام بالقرارات الصادرة وتعديلاته بشأن قواعد القيد والشطب وتعديل هيكل رأس المال طبقاً للقرارات الصادرة في هذا الشأن.

٤- بلغ صافي الربح بعد حساب الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٢٠٥,٢٣٦ مليون جنيه مقابل نحو ١٨٣,٣٧٢مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي بزيادة قدرها ٢١,٨٦٤ مليون جنيه وبنسبة تطور ١١,٩%، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة من غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات استثمارات مالية أخرى، إيرادات وأرباح أخرى، إيرادات وأرباح متنوعة، الفوائد الدائنة) بنحو ١١٢,٣٧٣ مليون جنيه وبنسبة ٥٥% من الربح المُحقق وذلك لعدم استغلال الطاقات المتاحة (أي أن أنشطة الشركة الرئيسية ساهمت بنسبة ٤٥% فقط من إيرادات الشركة)، ودون وجود أي دراسة لإعادة استثمار أموالها مكتفية في ذلك بربط أذون خزانة وودائع طرف البنوك محققة عائد بنحو ٢٥% علي الأموال. وتجدر الاشارة فى ذلك الى انخفاض الارقام المحققة هذا العام بشأن الانشطة الرئيسية للشركة مقارنة بالعام السابق فضلاً عن عدم تفعيل باقي أنشطة الشركة المرخص لها بمزاولتها كما هو موضح بالجدول التالي:

النشاط	فعلـــى عـــام ٢٠٢٦	فعلـــى عـــام ٢٠٢٥	الفرق	الايراد المقدر
نشاط الطحن "طن "	٧٧٢٤٥٦	٨٠٧٠٤٦	(٣٤٥٩٠)	٣٠ مليون جنيه
التسويق قمح محلى "طن "	٢٥٤٠٥٦	٣٣٩٩٧٩	(٨٥٩٢٣)	١٣ مليون جنيه
دقيق مصنع مكرونة "طن "	٣٨٤٥	٤٤٢٨	(٥٨٣)	-
قيمة مبيعات مصنع المكرونة "بألف جنيه "	٨٣٤٦٨	٨٨٣٤٥	(٤٨٧٧)	٤,٨ مليون جنيه

يتعين ضرورة دراسة كيفية الاستفادة من الطاقات المتاحة بالشركة بأفضل السبل للوصول إلي أعلي منفعة اقتصادية ممكنة لتعظيم أرباح الشركة والاستفادة من الأنشطة الرئيسية الأخرى للشركة (مثال الاستثمار العقاري) والتي لم تفعل حتى تاريخه .

٥- عدم الالتزام بتنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العامة وذلك رغم تكرار العديد من الملاحظات والمخالفات على مدار العديد من الأعوام واتخاذ قرارات وتوصيات بالجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بضرورة تلافي تلك المخالفات وإفادة الجهاز المركزي للمحاسبات بما تم بشأنها ومنها:

- إنهاء الرفع المساحي لأراضي وممتلكات الشركة منذ عام ٢٠١٨ وحصر المساحات الفعلية لأراضي الشركة.
- الاستفادة من الطاقات العاطلة حيث ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٥,٣٧٨ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة هذا بخلاف شقة سكنية تكلفتها نحو ١,٣١٥ مليون جنيه بمنطقة مساكن شيراتون بالقاهرة والمشتراه من شركة مطاحن ومخابز الإسكندرية منذ أكثر من عامين ولم يتم تسجيلها حتي تاريخه كما لم يتم استغلالها حتى تاريخه
- الانتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضي التي آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضي المشتراة بعقود ابتدائية(مطحن أحمد صالح، أرض مطحن أرجيوس ببورسعيد، أرض شونة شطا، أرض مطحن فاقوس، أرض شونة منيا القمح، .....)
- اتخاذ الشركة الإجراءات القانونية لاسترداد قيمة ١,٢٧١ مليون جنيه قيمة استثمارات في سندات حكومية بوزارة المالية وبنك الإستثمار القومي.
- دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد البالغ قيمته نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه.

يتعين ضرورة الالتزام بتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة من الجمعية العامة للشركة بشأن ذلك.

٦- تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري في حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة، كما تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنوات السابقة، وقد تبين بشأنها ما يلي:

- عدم حسم الخلاف بشأن حقوق الانتفاع والبالغة نحو ٢٥,٨٢٠ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظات الدقهلية والشرقية لكل من مخبزي الفردوس وأبو حماد والمرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة.

ومما هو جدير بالذكر بأنه تم سداد نحو ١,٥٤٨ مليون جنيه مقابل انتفاع بأرض أبو حماد عن المدة من ١٩٩٣ حتى ٢٠١٧.

يتعين متابعة الإجراءات القانونية لجميع الدعاوي الخاصة بحقوق الانتفاع، مع بذل العناية الكافية بموالاة الإجراءات القانونية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة تفادياً لتعرض الشركة لأي مطالبات مالية قد تترتب على أحكام ضد الشركة بتلك الدعاوى.

- لم يتم الانتهاء من حسم الخلاف بين الشركة ومديرية الإصلاح الزراعي بالشرقية بشأن تسجيل ونقل ملكية مساحة ٤٦٤٥ متر لأرض مخبز منيا القمح والمسدد قيمتها بنحو ١,٣٩٤ مليون جنيه وذلك لوجود خلاف جوهري على تسعير قيمة متر الأرض حيث أن قرار لجنة تثمين أراضي الدولة في ٢٠١٦/٢/١٦ قدر سعر المتر بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وتم التصديق عليه من اللجنة القانونية في حين أن ما تم سداده من الشركة هو ٣٠٠ جنيه للمتر حيث أشارت الهيئة المذكورة إلى وجود خطأ مادي في كتابة سعر المتر عند أرساله للشركة.

وقد اعترضت الشركة على ذلك حيث كان قد سبق سدادها لكامل الثمن وأقامت الشركة الدعوي رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٢٤ م.ك حكومة جنوب الزقازيق ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وطلبت في ختامها إلزام الهيئة بتحرير عقد بيع ابتدائي للعين محل التداعي ورد المبالغ المسددة بالزيادة وتم الحكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/٩/١٢لصالح الهيئة وقامت الشركة بالطعن على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٥٠٣ لسنة ٦٧ ق س ع الزقازيق والدعوي مؤجلة لجلسة ٢٠٢٦/٩/٩.

يتعين تحديد الاسانيد التي اعتمدت عليها الشركة في اتخاذ قرار سداد قيمة الأرض للهيئة المذكورة في ظل عدم الاطلاع على قرار تثمين الأرض الصادر من لجنة تثمين أراضي الدولة مع ضرورة موالاة الإجراءات القانونية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة وسرعة إنهاء تلك الخلافات لاستكمال أعمال التسجيل ونقل الملكية.

- عدم وضع دراسة وخطة محددة من قبل الشركة للمواقع المؤجرة من الغير بمناطق الشركة المختلفة والتى تتحمل عنها العديد من المبالغ ووضع الحلول والبدائل عوضاً عن تلك المواقع في حال تنفيذ ما ورد بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٢٥ بشأن بعض الاحكام المتعلقة بقوانين ايجار الأماكن وإعادة تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وما تضمنه من مواد تشير إلي رفع القيمة الإيجارية فضلاً عن انتهاء العلاقة الإيجارية للاماكن المؤجرة من الغير بعد خمسة أعوام من تاريخ صدور القانون.

يتعين توفيق الأوضاع ووضع خطة في ظل صدور القوانين السابق الإشارة إليها.

٧- تضمن رصيد حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ الآتي:

- نحو ٢١,٢٤١ مليون جنيه قيمة مد السكك الحديدية إلى صوامع الشركة (منطقتي الإسماعيلية والمنصورة) لنقل الاقماح لتلك الصوامع ولم يتضح لنا العائد المتوقع أو جدوى الاستثمار في مد السكك الحديدية إلي صوامع الشركة (منطقتي الإسماعيلية والمنصورة) لتوريد الإقماح والذي تم رصد نحو ٢٠٠ مليون جنيه لتنفيذ المشروع بالرغم من ضياع العائد للشركة من نقل الاقماح بسياراتها والذي يتمثل في قيمة النولون المحصل من الهيئة العامة للسلع التموينية مقابل نقل الاقماح مما يؤثر علي إيرادات الشركة بالسالب.

يتعين ضرورة موافاتنا بالعائد المتوقع الذي سوف يعود على الشركة في سبيل تنفيذ مشروع مد خط السكة الحديدي وبما تم بشأنها.

- لم يتم حتى تاريخه نهو الاعمال الخاصة بتطوير ورفع قدرة مطحن السنانية بدمياط والذي تم ضخ استثمارات به لتحقيق ذلك بنحو ١٥٨,٧٨٢ مليون جنيه حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ وذلك منذ صدور قرار التطوير في ٢٠١٧/١٢/٨ هذا وقد سبق أن تم الإشارة في تقاريرنا السابقة المعروض على الجمعيات السابقة والمبلغة للشركة إلى ما شاب هذا المشروع من العديد من

أوجه القصور والأخطاء الجوهرية بدأت منذ بدء في الدراسة مروراً بالتنفيذ وإخطاء جسيمة تمت عن طريق استشاري المشروع.

ونود في هذا الشأن الاشارة الى ما تم استحداثه في ذلك الموضوع :

- مازالت الشركة لم تنتهى بعد من اتمام تجارب التشغيل والتى بدأت منذ ٢٠٢٦/٨/١٢ والاستلام الابتدائي للمطحن لاختبار (القدرة الإنتاجية – المواصفات – نسبة الاستخراج) وذلك حتى تاريخه وقد تم تدبير كمية ٢٠٠٠ طن قمح بقيمة ٢٩,٢٠٠ مليون جنيه لاستخدام كميات منها كتجارب تشغيل .
- طول فترة التنفيذ والتى استغرقت اكثر من سبعة اعوام منذ بداية اتخاذ القرار وانهاء اعمال التركيبات وحتى تاريخه وقد طرا خلال تلك الفترة العديد من المتغيرات وتغير الاوضاع على الاسس التى تم الاعتماد عليها فى اتخاذ قرار التطوير ومنها تغير المنظومة التموينيه لعدة مرات وما إستتبعه ذلك من انخفاض كميات الاقماح المطحونه والتى ادت الى انخفاض نسبة التشغيل كافة مطاحن الشركة والتى تعمل بطاقه تصل الى ٧٦% من اجمالى الطاقة مما يشير الى وجود طاقه عاطله بالمطاحن ويتم الربط المخصص للشركة دون أخذ طاقة المطحن المطور فى الاعتبار.
- تم أعداد وتطوير المطحن على اساس استخراج دقيق ٧٢% فى حين انه تبين وجود مذكرة معروضه على السيد وزير التموين فى ٢٠٢٦/٨/١٩وذلك للموافقه على استثناء مطحن السنانيه من العمل ضمن المطاحن التموينيه دقيق ٨٧,٥ % وذلك لمدة عام حتى يمكن للشركه الاستلام النهائى من المورد على الرغم من ان القرارات المتخذة من قبل مجالس الادارات اثناء اتخاذ قرار التطوير على اساس تشغيل المطحن استخراج ٧٢% فضلاً عن وجود طاقه عاطله لدى كافة مطاحن الشركة حسب ما تم الاشارة اليه فى تلك المذكرة.

- لم يتم عمل تسويه ماليه نهائية بين الشركة والمورد بشأن كافة النواحى المالية المستحقة للشركة أو المورد للوقوف على التكلفة الحقيقة لأعمال التطوير .
- وفقا لما تم إبرامه بين الشركة والمورد فى صورة إتفاق خلال التعاقد فان ضمان الآلات والمعدات تنتهى فى شهر مارس ٢٠٢٧ وذلك على الرغم من بداية التشغيل فى سبتمبر ٢٠٢٦ أى ان الضمان الفعلى للمعدات تمثلت فى فترة ٦ أشهر فقط مع العلم ان تاريخ انهاء خطاب الضمان الخاص بإعمال التطوير تنتهى فى مارس ٢٠٢٧ .
- لم يتضح لنا موقف الشركة تجاه فتح اسواق في عملية البيع والتسويق للدقيق ٧٢ % مع عدم وضع خطه تسويقيه من قبل الشركة والتي يتم من خلالها تحديد المستهدف من مبيعات تلك المنتجات والعوائد المحققة منها وذلك لتحديد المدة الزمنية الواجبة لاسترداد الاموال المستثمرة فى اعمال التطوير وتحقيق الربحية المرجوة.

مازال هناك كمية من الفوارغ الخاصة بالدقيق ٧٢% تقدر بحوالي ٣١٢,٥٥٩ الف جوال بقيمة ٣,٠٦٩ مليون جنيه تم شراءها منذ ٢٠٢٤/٩ تم تخزينها بمنطقتي الدقهلية ودمياط ولم يتبقى على صلاحيتها سوى عدة أشهر (ثلاثة أشهر)حيث ان مدون على الاجولة الانتهاء فى تاريخ ٢٠٢٦ولم يتم سحب سوى كمية ثلاثة الاف جوال في تجارب تشغيل المطحن الامر الذى قد يجعل تلك الاجولة غير صالحة للتعبئة بها اوتكون مدة صلاحية المنتج المعبا بها لا تتجاوز ثلاثة شهور.

- لم يتم وضع معدلات معيارية لكافة التكاليف الواجبة (المباشرة – الغير مباشرة) لاستخراج ذلك المنتج ومشتقاته بهدف إعداد قائمة تكاليف للوقوف على التكلفة الفعلية للإنتاج ولتحديد أسعار البيع والربحية وكذا عدم وضع إيه سياسات أو لوائح تخص البيع بشان منتج الدقيق ٧٢% وكذا الزوائد ولايوجد

دورة مستنديه تخص هذا المنتج وكذا إجراءات الرقابة والتفتيش لمتابعة ورقابة ذلك الامر.

يتعين بحث ما سبق والعمل علي نهو الاعمال وتشغيل المطحن خاصةً في ظل ارتفاع قيمة الأموال المستثمرة في هذا المشروع والمعطلة مع تحديد المسئولية تجاه المتسبب فى سداد الشركة أي اموال اضافية بخلاف عطلة الاموال مع ضرورة وضع السياسات البيعيه والمعدلات المعيارية لحصر كافة التكاليف مع ضرورة سرعة التصرف في كيفية الاستفادة من تلك الاجوله

١٠ - تم جرد المخزون فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ والبالغ نحو ٧٦,٧١٠ مليون جنيه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري فى حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة، وقد أسفرت المراجعة عن ما يلي:

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط، وقد أفصحت الإيضاحات المتممة أن باقي عناصر المخزون يتم تقييمها بالمتوسط المتحرك وهذه الطريقة من طرق تقييم المنصرف وهي مخالفة لما ورد معيار المحاسبة المصرية.

يتعين ضرورة الالتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى ٢٠٢٦/٦/٣٠.

١١ - تلاحظ لنا انخفاض اوزان كمية النخالة الخشنة المعبأة للاجوله والتي تصل الى ٣٣ كيلو / جوال في حين أن سعة الجوال تسمح بتعبئة ما يزيد عن وزن ٣٨ كيلو بالجوال فارغ وذلك بعد تعبئة عينه من الاجولة بوزن وصل الى٤٠ كيلو هذا فضلاً عن وجود قرار صادر من اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٤٣٥ في ٢٠٢٢/٨/١٨ لتحديد معدلات لتعبئة النخالة الخشنة والتي حددت معدل التعبئة من ٣٣ كيلو حتى ٣٨ كيلو للشكارة الواحدة وفى ظل ارتفاع قيمة أسعار الأجوله وقد تكبدت الشركة تكلفة اضافية بلغت قيمتها ١,٨٧٤ مليون جنيه نتيجة انخفاض اوزان تعبئة النخالة والتى وصلت الى ٣٣ كيلو بدلا من ٣٨ كيلو بالجوال وفقاً للقرار الصادر من اللجنة المشكلة

بـالقرار رقـم ٤٣٥ فـى ٢٠٢٢/٨/١٨ ومما يؤكـد ذلـك وجـود بعـض المطـاحن التـى يـتم تعبئة النخالة بأوزان تصل الى ٣٨ كيلو / جوال بمطحن ميت غمر.

يتعين العمل اعادة دراسة تحديد الاوزان الخاصة بالنخالة حتى لا تتكبد الشركة أعباء إضافية نتيجة فروق الاوزان

١٢ ـ عدم وجود أية إجراءات من شأنها تفعيل دور الرقابة الداخلية للشركة على النشاط الرئيسي لها (الطحن) حيث تجلي ذلك في الآتي:

- صورية وعدم دقة وسلامة بيانات الإنتاج اليومية المعدة بمعرفة مديري المطاحن حيث يتم إعدادها بالمتمم الحسابي على أساس المعبأ الفعلي من المنتجات مع تقدير كمية الأقماح المنصرفة للطحن دون الاخذ في الحسبان نسب الاستخراج النمطية المحددة من قبل القرارات الوزارية فضلا عن عدم الاخذ في الاعتبار كميات الإنتاج بالخزانات مما يوثر على صحة وسلامة التسجيل بدفاتر المخازن.

كما أن عملية الأثبات في يومية الإنتاج لا تتم من واقع الإنتاج الفعلي اليومي ولكن تمثل في حقيقتها عملية متممات حسابية يقوم بها مسئول المطحن وذلك للوصول في نهاية اعمال المطحن لكل ثلاثة أشهر وقبل القيام بالتصفية الصفرية الفعلية والتي تتم تحت اشراف مديرية التموين لنسب الاستخراج النمطية وبما يتوافق مع كميات القمح الواردة مع كميات المنتجات المستخرجة مما يضعف الغرض الحقيقي من عملية التصفية الصفرية الفعلية كما يعد ذلك من قبيل التلاعب في أثبات كميات الإنتاج في اليوميات الإنتاج والتي تعد مستند ومحرر رسمي من قبل الشركة.

- رغم صدور قرار مجلس الإدارة رقم ٨٧ في ٢٠٢٥/١/٣٠ بإعداد دورة مستنديه لمخلفات الإنتاج والغربلة لإحكام الرقابة علي عملية الطحن بمواقع الشركة وتنفيذاً لتوصيات الجمعيات العمومية العادية المتعاقبة للشركة وذلك لمراقبة وتحديد موقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة لما له من أثر مالي، حيث تبين لنا عدم التزام معظم مواقع الشركة بتنفيذ الدورة المستندية المُعدة بغرض الرقابة وهناك ضعف شديد في الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع الدورة المستنديه لتلك المخلفات وعدم تسجيلها ببيانات الإنتاج اليومية أو التصافى الشهرية، وقد بلغت كمية القمح المطحون بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالى

٧٨٩,٤٤٨ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ بما يعادل حوالى ٧٧٢,١٧٣ ألف طن قمح ٢٤ قيراط – طبقاً للمركز الإحصائي المُعد بمعرفة قطاع التخطيط والمتابعة بالشركة – بفارق قدره حوالى ١٧٢٧٥ طن ما بين مخلفات طحن وناتج غربلة فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالى ٧٤٧٩ طن فقط (تم بيعها بنحو ٣٣,٧٤١ مليون جنيه) بفارق قدره حوالى ٩,٨ ألف طن لم تدرج ضمن مخزون مخلفات بالشركة أو بيان جرد خاص بها في ٢٠٢٦/٦/٣٠.

ويتصل بما سبق أن ارتفاع نسبة تصافي المطاحن التي تراوحت خلال العام بين ١٥٥,٣% إلى ١٥٧,٦% متجاوزاً النسبة النمطية ووفقاً لأخر تعليمات صادرة من الهيئة العامة للسلع التموينية والمحددة بنسبة ١٥٣,٥%، مما يظهر وجود إنحراف إيجابي (كمي) مع إنحراف سلبي (مواصفة المنتج) مما قد يكبد الشركة غرامات مخالفة مواصفات.

يتعين بحث ما سبق واتخاذ اللازم بشأنه، مع ضرورة الالتزام بالدورة المستنديه والتي تكفل احكام الرقابة على مخلفات الإنتاج وموافاتنا بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة وأسباب عدم إثبات المخلفات بمحاضر التصفية وبيانات الإنتاج اليومية .

١٣ - تضمن رصيد العملاء (المدين) في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٦,٨٧١ مليون جنيه متوقفة مكون لها مخصص أضمحلال بكامل القيمة وقد سبق وأن صدرت أحكام قضائية لصالح الشركة التي لم يتم تنفيذها.

ومما هو جدير بالذكر بأن الشركة قامت بتقديم طلب لإدارة مراقبة الحسابات في ٢٠٢٦/٧/٢٢ لإبداء الرأي في إعدام بعض المديونيات ونرى في شان ذلك وجود تقصير في تنفيذ الاحكام والتي أدت إلي تقادمها مع الوقوف علي أسباب ذلك التقصير وتحديد المسئولية تجاه القطاعات المنوط بها إستيداء حقوق الشركة طرف هؤلاء العملاء خاصة في ظل نهو ملكية الأرض لاستيداء دين شركة الحمد وكذا الدفع بدعوي عدم القدرة لتنفيذ الاحكام الصادرة لعدم الاستدلال علي محل لإقامة المدين.

الامر معروض على الشركة لاتخاذ ما تراه في هذا الشأن

١٤ - تضمن حساب العملاء (الدائن) في ٢٠٢٦/٦/٣٠ مبلغ نحو ٦٩,٠٣٦ مليون جنيه تحت مسمى منظومة دقيق حر (مقابل حساب الهيئة العامة للسلع التموينية داننا) تمثل فروق مستحقات مخابز دون تحديد أسماء المطاحن والمخابز الخاصة بهم، حيث أن هذه الأرصدة تمثل فروق تكلفة

التصنيع المستحقة للمخابز طرف الهيئة العامة للسلع التموينية والتى يتجاوز عددها ثمانية آلاف مخبز وإنها محصورة بكشوف مستقلة بمناطق الشركة لكل مستودع على حده تمهيداً للصرف عند ورود شيكات من هيئة السلع التموينية.

يتعين الدراسة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك وفي ضوء القرار الوزاري رقم (١١٨) لسنة ٢٠٢٠ والصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٦ من وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن تشكيل لجنة لتسوية المستحقات الدائنة والمدينة للمخابز البلدية والإفادة.

١٥ - تتضمن الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات الحكومية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ مبلغ ٣,٢١٥ مليون جنيه دفعات مقدمة تحت حساب الضريبة عن أعوام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٩/٢٠١٠ لم نقف على الموقف الضريبي والقانوني لها وقد تم تسوية مبلغ مليون جنيه من رصيد هذا الحساب فى ٢٠٢٢/٧/١ والبالغ فى حينه ٤,٢١٥ مليون جنية.

يتعين بحث ودراسة المبلغ وموافاتنا.

١٦ - بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٨٠,٢٩٢ مليون جنيه، ونري كفايتها مع ضرورة مراعاة ما انتهي الغرض منه أو ما يستوجب تكوينه وفقاً للالتزامات الحكمية والقانونية القائمة.

١٧ - تضمن حساب الموردين " المدين " فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ المبالغ التالية:

- نحو ٢,٧٣٤مليون جنية باسم شركة أوكريم المورد الخارجي للآلات والمعدات المستوردة لأعمال تطوير مطحن السنانية والتى تمثل قيمة ما تحملته الشركة من غرامات ارضيات نتيجة التأخير فى التخليص على البضاعة من الميناء خاصة فى ظل تحويل كامل قيمة الاعتماد للمورد الخارجي ويتصل بما سبق عدم تسوية ذلك المبلغ حتى تاريخه.
- نحو ١,٤١٢ مليون جنية باسم شركة الاشقاء للمقاولات قيمة ما سبق سداده للمقاول سليم حسنى من تحت حساب اعمال اعادة تهيئة مطحن السادات فى دمياط والمقدر بنحو ١مليون جنية فضلا عن مبلغ ٤١٢ الف جنية قيمة الاعمال التي لم يستكملها المقاول وفقا لشروط اوامر الاسناد وتم اسناده لمقاول اخرى تكبدت عنها الشركة هذا المبلغ بخلاف قيمة المطالبات المقدمة من شركة الاشقاء عن اعمال سابقة لذات المطحن مسار بشأنها نزاع قضائي تقدر قيمته بنحو ٥ مليون جنية وقد افادت الشئون القانونية للشركة والمنوط لها تمثيل الشركة قانونيا تجاه تلك القضايا بان نسبة خسارة الشركة لتلك القضايا تقدر

بنسبة ٥٠% ولم يتم الاخذ فى الحسبان لتلك المبالغ عند تعلية قيم كامل الاعمال على الاصول الثابتة.

يتعين ضرورة الوقوف على مدى امكانية تحصيل تلك المبالغ من عدمه في ضوء واجراء التصويب اللازم فى ضوء ذلك.

١٨ - تم تحميل الأجور بمبلغ ٢٧ مليون جنيه تقديرياً يتمثل فى (مبلغ ٢٥ مليون جنيه أجور نقدية، مبلغ ٢ مليون جنيه حصة الشركة فى التأمينات الاجتماعية) قيمة مكافأة الأرباح عن العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦وذلك وفقا لقرار مجلس الادارة تحت اعتماد من الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه.

يتعين العرض على الجمعية العامة لاعتماد ذلك المبلغ

١٩ - بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ تبين ما يلي:

- أن نظام التكاليف المتبع يفي فقط بأغراض تقييم المخزون ونوصى بتطويره.
- تم تحميل نشاط طحن المنظومة بمبلغ نحو ١١,٣٣٣ مليون جنيه يتمثل في تكلفة نشاط الورش (الصيانة الداخلية) دون التوزيع على باقي أنشطة الشركة مما أظهر نتائج جميع الأنشطة على غير حقيقتها.
- لم تفرد الشركة قائمة تكاليف منفصلة لكل من انتاج المكرونة السائبة والمعبأة حيث تم اعداد قائمة تكاليف اجمالية لإنتاج مصنع المكرونة دون الفصل بين المعبأ والسائب رغم وجود اختلاف بين بعض بنود التكلفة لكل من تلك المنتجين.

يتعين اعداد قائمة تكاليف منفصلة لكل من انتاج المكرونة السائبة والمعبأة لتحديد تكلفتها بدقة تمكن إدارة الشركة من اتخاذ القرار المناسب لتسعيرها .

٢٠ - درجت الشركة عند اعداد قوائم التكاليف للأنشطة وعلى مستوى الوحدات توزيع الايرادات الاخرى (ايرادات استثمارات وفوائد اخرى – ايرادات وارباح اخرى) وادراجها ضمن إجمالي الايرادات بنحو ١١٤,٣٧٤ مليون جنيه بقوائم التكاليف مما ساهم فى عدم اظهار نتائج الانشطة والوحدات على حقيقته

يتعين ضرورة اعداد قوائم تكاليف تظهر حقيقة ما أسفر عنه الانشطة والوحدات حتى يمكن الاعتماد علية فى اتخاذ ادارة الشركة القرارات المناسبة التي من شانها الارتقاء بنواتج الانشطة والوحدات.

٢١ ـ عدم وجود معدلات معيارية لقياس كفاءة الأنشطة بالنسبة لعوامل الإنتاج (مواد تعبئة وتغليف، كهرباء، مياه) لكل طن قمح مطحون وطن المكرونة من (الطاقة الكهربائية، الدقيق الفاخر، رولات البلاستيك والأكياس لتعبئة الطن، سولار) الأمر الذي يضعف الرقابة على الاستخدامات وقياس الانحرافات

يتعين العمل على ضرورة تشكيل لجنة لوضع المعدلات المعيارية لقياس كفاءة الأنشطة وتحديد الانحرافات.

٢٢ ـ تم استحداث نشاط جديد بمسمي مشروع مصنع المعدات بالمنطقة الصناعية بالإسماعيلية والبالغ تكلفته نحو ٨,٩٤٥ مليون جنيه يتمثل في (٨,٨٠٧ مليون جنيه مباني ، ١٣٨ ألف جنيه آلات ومعدات ، ١٣٧ الف جنيه ارضى) وتم إضافته للسجل التجاري للشركة المؤرخ ٢٠٢٢/٥/٩ دون وجود دراسة جدوى لتوضح العائد وجدوى هذا النشاط فى ظل وجود ورش مركزية وفرعية لدى الشركة و قيام الشركة بإعداد قائمة تكاليف خاصة بهذا النشاط متحمل تكاليف بنحو ١,٦٠٤ مليون جنيه منها اجور بنحو ١,٣٦٩ مليون جنيه وقد تم الانتهاء من إجراءات السجل التجاري وتم استخراج شهادة السجل الصناعي (مجمع صيانة متكامل – لصيانة وتصنيع معدات المطاحن) ذلك عن مساحة ٦ الف متر مربع .

يتعين ضرورة توضيح جدوى ذلك المشروع وما تحملته الشركة من تكلفة لإنشاء هذا المجمع والبالغة نحو ٨,٩٤٥ مليون جنيه.

٢٣ ـ استمرار مخالفة ما ورد بالفقرة رقم (١٦ أ بند " ز ") من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية والتي تضمنت أن الإيضاحات الأخرى تشمل " إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي وذلك طبقاً للأساس المتبع فى المنشأة عند إعداد تقارير القطاعات " حيث لم تقم الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة عن إيرادات ونتائج كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي.

يتعين الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المُشار إليه.

٢٤ - ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٦/٦/٣٠، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا السابقة من أنه تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بما ورد بالملاحظة، ومن صور ذلك يلي:

- عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن الأصول المهداة وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٣٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٢) الخاص بالمحاسبة عن المنح والإفصاح عن المساعدات والتي تقضي بأنه " يتعين الإفصاح عن طبيعة ومقدار كل المنح التي تم الاعتراف بها بالقوائم المالية مع الإشارة إلى أية أشكال أخري من المساعدات تكون المنشأة قد استفادت منها بطريق مباشر ".
- لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصري رقم (١) الخاص عرض القوائم المالية والتى تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على نحو منتظم كلما كان ذلك عملياً ، وعلى المنشأة ربط كل بند فى قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية بالمعلومات المرتبطة بذلك البند فى الإيضاحات ".
- لم يتم الافصاح بالإيضاحات المتممة عن الاحداث اللاحقة والمتمثلة في تطبيق التوجيه الوزاري رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٦ بشان تعميم تطبيق منظومة الخصم المباشر لإنتاج الخبز على جميع محافظات الجمهورية الصادر في ٢٠٢٦/٦/٣٠ على ان يتم تطبيقه بتاريخ ٢٠٢٦/٨/١.
- لم يتم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن بعض متطلبات معايير المحاسبة المصرية منها ما يلي:
  - متطلبات الفقرات أرقام (٧٣، ٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها.
  - التبويبات الفرعية لحساب العملاء وأوراق القبض ومدينون أخرون طبقاً لما تقضي به الفقرات أرقام (٧٧، ٧٨ بند ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية.

٢٥ - ضعف بعض نظم الرقابة والضبط الداخلية وما أسفرت عنه متابعة بعض التحقيقات الداخلية بالشركة وقرارات الجزاءات الخاصة بقطاعات الشركة وقطاع الحركة والنقل الرئيسي نتيجة ضعف نظم الرقابة الداخلية مع عدم تناسب الجزاءات الموقعه على بعض العاملين في التحقيقات المثارة بشان بعض الوقائع مع الجرم المرتكب ومثال ذلك العجوزات والتزوير في دفاتر وسجلات الشركة وذلك نتيجة الخطا في التوصيف من قبل الشئون القانونيه في تلك الوقائع والتى اعتبرتها مخالفات اداريه رغم كونها وفقا لما نص عليه قانون العقوبات جرائم عجوزات ماليه وتزوير في دفاتر وسجلات الشركه وهذا الامر يشير الى تراخى الشركة في تطبيق العقوبات القانونيه على مرتكبى تلك المخالفات مما يفقد هذا الامر الهدف من تلك العقوبة ومن امثلة ذلك مايلى :

- عجز الفوارغ البلاستيكية الموجودة طرف أمين مخزن الفوارغ بمطحن جمصه التابع لمنطقة الدقهلية بكميات ٣١٨٨٠ جوال فارغ دقيق ٨٧,٥% ، و ٤٢٤٥٠ جوال فارغ نخالة خشنة والتي تم اثباتها بمحضر الجرد بتاريخ ٢٠٢٦/٤/١٢ عن الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٤/١٢ وفقا للجنة المشكلة للقيام بذلك والمقدر قيمتها بمبلغ ٥٢٠ ألف جنيه فضلا عن التلاعب الكشط والحذف والتلاعب في الأرصدة الدفترية المثبتة بسجل العهد وقد تم احالة ذلك الموضوع للتحقيق وفقا لتأشيرة الرئيس التنفيذي ٢٠٢٦/٤/١٦ ، وقد تم اجراء التحقيقات من قبل الشئون القانونية خلال الفترة من ٢٠٢٦/٤/٢٢ وحتى ٢٠٢٦/٥/١٧ لسماع اقوال اللجنة وامين العهدة وقد أقر أعضاء اللجنة بصحة الواقعة وفقا للمحضر المحرر في ذلك وقد أظهرت تلك الواقعة العديد من النقاط التى تتجلى من خلاله أظهار ضعف الرقابة الداخلية والضبط والتى يمكن رصدها فيما يلى :

- التلاعب فى الارصدة الدفترية بما يتطابق مع الرصيد الفعلى وفقاً لما اعترف به امين العهدة فى التحقيق والتى تشير الى عدم وجود أي دور للمراجعة والرقابة على حسابات المخزون سواء بقطاع الدقهلية أو المركز الرئيسى للشركة وهو الامر الذى يشير إلى عدم قيام ادارة التفتيش بإجراء أعمال جرد وفحص مستندي للأرصدة بالمخزن.

- على الرغم من تأشيرة السيد الدكتور الرئيس التنفيذي للشركة على المذكرة المقدمة من مدير عام المخازن والمستودعات فى ٢٠٢٦/٤/١٥ والمثبتة بها كافة الوقائع (العجز – التلاعب) وهو إحالة الموضوع للقطاع القانوني للتحقيق واتخاذ كافة الاجراءات القانونية فى ٢٠٢٦/٤/١٦ والذى تم التحقيق فى الواقعة بداية من ٢٠٢٦/٤/٢٨ الا انه لم يتم استدعاء المسئول عن العهدة والمتسبب في العجز الا بداية من يوم ٢٠٢٦/٥/١٢ على الرغم من انه هو المسئول عن العهدة والعجز .
- على الرغم من استمرار التحقيق فى تلك الواقعة وعدم الانتهاء من التحقيق والوصول الى التوصيف القانوني للواقعة وتوصيات الشئون القانونية الا انه تبين قيام امين العهدة بتوريد كميات العجز اعتباراً من يوم ٢٠٢٦/٤/٢٨ حتى ٢٠٢٦/٦/٦ وذلك بناء على طلب امين العهدة المقدمة الى مدير المطحن والمستوفاة بعض التأشيرات المتمثلة فى(مدير المطحن – مدير إدارة المخازن – رئيس قطاع منطقة الدقهلية) والتى بناء على تلك التأشيرات تم التوريد من قبل أمين المخزن وفقاً لما ورد بالتحقيقات على الرغم من المخالفة الصريحه للائحة الشركة والوصف الوظيفى المحدد لكل درجة وظيفية والتى هي خارج اختصاص كافة الدرجات السابقة الموافقة الصريحه على توريد تلك الكميات حيث ان هذا الامر من اختصاص مجلس ادارة الشركة والرئيس التنفيذي بناء على توصية الادارة القانونية بعد الانتهاء من التحقيقات فى هذا الشأن .
- بناء على اقوال أمين المخزن فى التحقيقات بانه استمر فى العمل مع أمين العهدة الجديد حتى يتمكن من توريد كامل كمية العجز وذلك بالمخالفة للقواعد الرقابية ولائحة الشركة التى كان يستوجب انهاء تكاليفه بإعمال العهدة والمخزن لما بادر منه من عجز وتلاعب .
- تم توريد كامل كمية العجز من خلال التواصل المباشر من قبل قطاع الدقهلية مع كلاً من الموردين (شركة المصرية للبلاستيك –النيل للبلاستيك) وليس من خلال إدارة الاحتياجات المنوط بها التعامل مع الموردين لتلبية إحتياجات الشركة هذا وقد استجاب المورد فى توريد كامل اجوالة بنفس العلامة التجارية للشركة وبذات المواصفات على الرغم من ان

العلامة التجارية والبيانات المدونة على الاجولة تسجل باسم الشركة كعلامة تجارية خاصة بالشركة ولا يجوز وقفاً للقوانين استخدامها من قبل أى اشخاص (اعتبارية – طبيعية) خلاف الشركة

- قيدت الواقعة من قبل الشئون القانونية على انها واقعة مخالفة إدارية طبقاً لقانون العمل ولائحة الجزاءات بالشركة والذى تم بناء عليها بمجازاته بخصم خمسة ايام خصماً من الاجر الأساسي بمقدار علاوة دون الاخذ فى الاعتبار ما نص عليه قانون العقوبات مادة "١١٣ "مكرر من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته وكذا المادة رقم "٢٦ "لقانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته والتي تنص على أنه يجب علي كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوي عنها أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة .

الامر الذى يشير الى ضعف الجزاء الواقع مقارنة بالجرم المرتكب مما يفقد الهدف من وضع العقوبة والردع للأخرين أن يرتكب تلك الجرائم بالإضافة الى عدم الاهتمام بالجرم الخاص بالتلاعب فى الدفاتر والعهدة والكشط والشطب فى تلك الدفاتر بهدف أخفاء العجز مما يشير الى تعمد امين العهدة نية القصد فى ارتكاب ذلك الجرم

- تبين لنا من خلال مراجعة سجلات مواد التعبئة والتغليف خلال العام المالي وبعض المطاحن وجود زيادات جرديه (أجوله دقيق ،نخالة) بصفة دورية شهرياً بلغت جملتها ٦٥٨٢١ جوال دقيق ٨٧,٥% ، ٤٢ الف جوال نخاله خلال العام المالي منها نحو ٣٦٧٥٠ جوال دقيق ٨٧,٥%، ٣٤٥٠٠ جوال نخالة بمطحن سندوب دون الاشارة عن أسباب تلك الزيادات وعن كيفيه توجدها رغم عدم الاشارة فى تقرير الفحص والاستلام لمواد التعبئة عند ورودها من المورد عن وجود اية زيادات سواء فى العدد أو الوزن ولم تشر المحاضر الجرد عن أسباب تلك الزيادات.
- عجز كمية ٢٧٣٤٥ لتر بقيمة ٤٣٤٢٣٧ جنيه نتيجة وجود تلاعب في كروت الشحن السيارات خلال الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ وقد باشرت الشئون القانونية التحقيق وقد

أقرت بوقفهم عن العمل واحالتهم الى نيابة الاموال العامة بالمنصورة وقيدت برقم ٢ لسنة ٢٠٢٦.

- وجود تلاعب فى سجل الحضور والانصراف للسائقين فى قطاع الحركة والنقل والمسئول عنه محمد خليل محمد رئيس قسم التشغيل بالحركة والنقل حسبما تبين لإدارة التفتيش والرقابة والذى أظهر اثبات وجود تلاعب فى السجل المشار اليها حيث تلاحظ اثبات حضور كلاً من السائقان وليد حسن محمد وابراهيم محمد محمد الغمرى وذلك عن الفترة من ٢٠٢٦/٤/٢٩ وحتى ٢٠٢٦/٥/١٤ على الرغم من وجودهما خارج البلاد وفقاً لما أفاد به عضو التفتيش فضلا عن وجود السيارات الخاصة بهم لدى جراج الحركة والنقل ارقام ٣٧٦٤، ٢٨٧٣ وقد تم تكليف الشئون القانونية لإجراء التحقيق في ذلك والتي باشرت التحقيق وتم أثبات صحة الواقعة بالإضافة الى تغيب السائقين السابق ذكرهما عن العمل من ٢٠٢٦/٦/١ وحتى ٢٠٢٦/٦/١٣ وتم توجيه إنذارات لهم بالفصل وتم الادعاء بالتمارض على الرغم من رفض التقرير من اللجنة الطبية بالهيئة العامة للتامين الصحي وعدم احتساب تلك الفترة إجازة مرض هذا وقد أوصت الشئون القانونية تطبيقاً لإحكام قانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ بإنهاء خدمة السائقين وقد أصدر الرئيس التنفيذي القرار رقم ٥٦٦ فى ٢٠٢٦/٧/١ والقرار رقم ٥٨٥ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٧ وذلك بإنهاء خدمتهم الا انه صدر قرار أخرمن الرئيس التنفيذي رقم ٧٣٦ بتاريخ ٢٠٢٦/٨/١٨ بإعادة تعينهم وذلك رغم سابق ما تم الاشارة اليه من مخالفات وكذا مخالفة ذلك لقرار وزير التموين رقم ١١٧ لسنة ٢٠٢٦ والصادر في ٢٠٢٦/٦/١ وكذا كتاب رئيس الشركة القابضة رقم ١٣٨٣ في ٢٠٢٦/٦/٤ موجهاً للشركة بعدم إجراء إيه تعيينات.

بالإضافة الى ما تكشف لنا أثناء فحصنا لوحدات ومواقع الشركة ومنها:

- احتفاظ بعض أمناء الخزن بالنقدية والتأخر في توريدها.
- ضعف الرقابة على أوامر تشغيل السيارات بقطاع الحركة والنقل وإدارة الشركة.
- عدم إمساك دورة مستنديه لمخلفات الطحن وناتج الغربلة بمطاحن الشركة وكنسة عجينة مصنع المكرونة وعدم إثباتها ببيانات الإنتاج اليومية مع إثبات الكميات فقط عند البيع.
- تكرار شراء العديد من ذات الأصناف خلال فترات متقاربة مما أدي إلى تفاوت الأسعار.

- وجود قصور في أعمال الصيانة الدورية التي تتم بوحدات الشركة المختلفة.
- وجود العديد من الأعطال والمشاكل الفنية في بعض موازين البسكول بوحدات الشركة.
- عدم الفصل بين أرصدة مخازن الدقيق وصالات الإنتاج بمطاحن الشركة وبمصنع المكرونة.
- إسناد أمانة عهدة عدة مخازن لشخص واحد وعدم تأمين بعض المخازن.
- تعطل عدادات بعض السيارات مما يؤثر على إحكام الرقابة على استخدام الوقود.
- عدم إمساك سجلات لقيد المكاتبات الواردة والصادرة ببعض وحدات ومواقع الشركة.

يتعين على الشركة موالاة نظام الرقابة الداخلية بصفة مستمرة مع تدعيم نظم الرقابة التي تكفل إحكام الرقابة على ممتلكات الشركة.

الـــــــــرأي المتحفظ:

وفيما عدا تأثر ما تقدم والأمور المبينة بتقريرنا عاليه فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها تعبر عندئذ بعدالة ووضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن شرق الدلتا في ٣٠ يونيه ٢٠٢٦ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي فقط بأغراض تقييم المخزون ونرى تطويره وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية كما أن البيانات الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التي تثبتها مثل تلك البيانات.

أعمال البيئة والأمن الصناعي:

٢٦ - عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٥/١٠/١١ بدراسة إمكانية وضع نظام للتكاليف البيئية.

يتعين ضرورة الالتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.

٢٧ - عدم الالتزام بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ بشأن البيئة حيث أسفر فحص الآثار البيئية وسلبياتها وفقاً للمتابعة الميدانية التي تمت بمعرفتنا لوحدات الشركة المختلفة عن مخالفة الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقاً للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩، ومن صور ذلك ما يلي:

- التأخر في تجديد بعض شهادات السجل الصناعي لبعض وحدات ومواقع الشركة.
- عدم وضع الأغطية للسيور والتروس وبعض المعدات للحد من الحوادث ببعض المطاحن.
- عدم تشغيل أجهزة شفط الهواء ببعض المطاحن.
- عدم وجود مراوح شفط أتربة ببعض المطاحن.
- وجود أسلاك كهربائية خارج الحوائط وغير معزولة ببعض وحدات الشركة ومرور بعض كابلات الكهرباء الخاصة ببعض المطاحن من فوق سطح الأرض.
- عدم الالتزام بوسائل السلامة والصحة المهنية حيث تبين عدم استخدام العاملين لأجهزة الوقاية الشخصية كالكمامات وسدادات الأذن والنظارات الواقية وكذا الملابس المخصصة للعمل.
- عدم نظافة بعض المطاحن وبعض الآلات والمعدات والعنابر والأقسام الموجودة بها.
- انتشار الأتربة والمخلفات ببعض مطاحن ومخازن الشركة.
- وجود رشح من مياه الأمطار بجدران وأسقف بعض مطاحن ووحدات ومواقع الشركة.

- عدم وجود طفايات حريق ببعض مواقع ومخازن الشركة.
- عدم تدعيم الإضاءة والإنارة ببعض وحدات الشركة.
- وجود كسر بزجاج نوافذ بعض وحدات الشركة مما يسمح بدخول الأتربة.
- وجود بعض التشققات والرشح بحوائط وأسقف بعض المخازن وظهور حديد التسليح منها.

يتعين الالتزام بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩.

تحريراً فى ٨/ ٩/ ٢٠٢٦

وكيل وزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب / ياسر مختار سيد)
يعتمد ،،،

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة
(محاسب / محمد أحمد فرج)

شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية

القطاع المالى

( )

المركز المالى

فى ٢٠٢٥/٠٦/٣٠

القيمة بالجنيه

كلى	جزئى		رقم الايضاح	المقارن ٢٠٢٥/٦/٣٠
		الاصول طويلة الاجل		
	٩٧١٥٠٨٦٣	الاصول الثابتة (بالصافى)	٤	١٠١٨٧٣٤٦٢
	١٩٢٦٤٤٤٩٢	مشروعات تحت التنفيذ	٥	١٦٥٠٣٢٢٩٠
	١٢٧١٣٨٢	الاستثمارات طويلة الاجل	٨	١٢٧١٣٨٢
٢٩١٠٦٦٧٣٧		مجموع الأصول غير المتداولة		٢٦٨١٧٧١٣٤
		الأصول المتداولة		
	٧٦٧١٠٧٣٠	المخزون	٦	٦٩٥٣٣٨٣١
	٩٤٩٥٥٩٥٨٢	المدينون وأوراق القبض	١٠	٧٨١٣٤٨٢٠٧
	٧٨٢٣٦٩١	استثمارات متداولة فى أوراق مالية	٩	٥٦٥٢٢٥٩
	٤٥٩٦٠٠٠٠٠	اذون خزانة	١٢	٣٨٢٣٠٠٠٠٠
	١٧٤٤١٩٢٧	النقدية والودائع بالصندوق والبنوك	١١	٢٧٦١٦٦٤٦
١٥١١١٣٥٩٣٠		مجموع الأصول المتداولة		١٢٦٦٤٥٠٩٤٣
١٨٠٢٢٠٢٦٦٧		إجمالى الاصول		١٥٣٤٦٢٨٠٧٧

شركة مطاحن شرق الدلتا ش.م.م

شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية

القطاع المالى

( )

تابع / المركز المالى

فى ٢٠٢٦/٦/٣٠

القيمة بالجنيه

كلى	جزئى	البيان	رقم الايضاح	المقارن ٢٠٢٥/٦/٣٠
		حقوق الملكية		
	٦٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال المدفوع	٢	٦٠٠٠٠٠٠٠
	٢٦٨٨١٥٢٤٨	الاحتياطيات	١٣	٢٦٠٥٢٤٤٧٠
	٢٥٤٨٠٦	ارباح مرحلة معيار(٥)	١٣	٣٣٣٥٢٥٧
	٢٠٥٢٣٥٩٦٨	ارباح العام المالى فى ٢٠٢٦/٦/٣٠		١٨٣٣٧٢٣٨٢
٥٣٤٣٠٦٠٢٢		مجموع حقوق الملكية		٥٠٧٢٣٢١٠٩
		الالتزامات غير المتداولة		
	١٣٣٤٧٦٥٩	الضريبة المؤجلة		١٢٥٤٣١٩٨
١٣٣٤٧٦٥٩		مجموع الالتزامات غير المتداولة		١٢٥٤٣١٩٨
		الالتزامات المتداولة		
	٨٠٢٩١٥٣٥	المخصصات (بخلاف الإهلاك)	١٤	٨٠٢٩١٥٣٥
	١١٧٤٢٥٧٤٥١	الدائنون وأوراق الدفع	١٥	٩٣٤٥٦١٢٣٥
١٢٥٤٥٤٨٩٨٦		مجموع الالتزامات المتداولة		١٠١٤٨٥٢٧٧٠
١٨٠٢٢٠٢٦٦٧		مجموع حقوق الملكية والالتزامات		١٥٣٤٦٢٨٠٧٧

العضو المنتدب
للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

رئيس القطاع المالى

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

شركة مطاحن شرق الدلتا ش.م.م

مراقب الحسابات

أ/ جرجس ابراهيم عبدالنور
سجل المحاسبين المراجعيين رقم ٨٠٨٨
سجل البنك المركزى رقم ٣٨٣
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٦

شركة مصانع شرق الدلتا
ش.م.م
القطاع المالي
الإدارة العامة للتكاليف والتحليل المالي

حـ/ قائمة الدخل

عن الفترة من ١-٧-٢٠٢٥ حتى ٣٠-٦-٢٠٢٦

القيمة بالجنيه

من ١-٧-٢٠٢٥ حتى ٣٠-٦-٢٠٢٦		البيـــــان	من ١-٧-٢٠٢٤ حتى ٣٠-٦-٢٠٢٥	
كلـي	جزئـي		كلـي	جزئـي
	٨٨٥١٦٢٦٧٣	إيرادات النشاط		٨٧٤٧٣٨٩٦٧
	٥٦١٣٨٨٠٦٧	يخصم منه: تكاليف إيرادات النشاط		٥٨٦٤٣٨٨١٢
٣٢٣٧٧٤٦٠٧		**مجمل الربح (الخسارة)**	٢٨٨٣٠٠١٥٥	
		يضاف إليه :		
	٤٧٩٥٣٥	إيرادات استثمارات مالية من شركات شقيقة		٤٧٦٦٤٢
	٩٠٩٧٤٩٩٢	إيرادات استثمارات مالية أخرى		٩٦٣٦٨٥٩٢
	٠	مخصصات انتفى الغرض منها		٢٤٠٠٠٠٠٠
٩١٤٥٤٥٢٧			١٢٠٨٤٥٢٣٤	
٤١٥٢٢٩١٣٤			٤٠٩١٤٥٣٨٩	
		يخصم منها :		
	٣٦٨٢١٨٩	رواتب مقطوعة وبدلات حضور وانتقالات أعضاء		٢٧٦٢٣٦٧
	١٥٨٩٧١٣٥٣	مصروفات إدارية أخرى		١٣٠٥٥٣٤١٦
	٠	مخصصات بخلاف الإهلاك		٣٧٠٠٠٠٠٠
	٩٤٣٢٠٩٠	أعباء وخسائر متنوعة		٢٣٩٠٦٦٣٦
	٠	خسائر غير عادية		٠
	٠	خسائر تقييم الأسهم المالية		٠
١٧٢٠٨٥٦٣٢			١٩٤٢٢٢٤١٩	
٢٤٣١٤٣٥٠٢		**صافى الربح (خسائر النشاط)**	٢١٤٩٢٢٩٧٠	
٢٢٣٠١١٧		يضاف فوائد دائنة	٣٥٠٠٣٧٢	
٢٤٥٣٧٣٦١٩		**صافى أرباح (خسائر النشاط)**	٢١٨٤٢٣٣٤٢	
	١٥٨٤٥٥٩٦	ايرادات وارباح متنوعة		١٠٠٥٠٦٢٦
	٠	ايرادات/مصروفات سنوات سابقة		٠
	٠	ارباح راسمالية		٠
	٤٨٤٣٥٥٦	ايرادات وارباح أخرى		٧٨٩٧٢٠٨
	٠	إيرادات وارباح أوراق مالية		٠
٢٠٦٨٩١٥٢			١٧٩٤٧٨٣٤	
٢٦٦٠٦٢٧٧١		**صافى الربح (الخسارة) قبل الضريبة**	٢٣٦٣٧١١٧٦	
٦٠٠٢٢٣٤٢		ضريبة الدخل	٥٢٢٧٤١٨٢	
٢٠٦٠٤٠٤٢٩		**صافى الربح**	١٨٤٠٩٦٩٩٤	
(٨٠٤٤٦١)		يضاف/(يخصم) الضريبة المؤجلة	(٧٢٤٦٠٩)	
٢٠٥٢٣٥٩٦٨		**صافى الربح بعد الضريبه**	١٨٣٣٧٢٣٨٥	

مدير ادارة التكاليف

محاسب / أشرف منصور محمد

رئيس القطاع المالي

محاسب/ رضا عمر عبدالعزيز سمره

العضو المنتدب للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

شركة مصانع شرق الدلتا ش.م.م

كة مطاحن شرق الدلتا
ش. م. م
القطاع المالي
.ارة العامة للتكاليف والتحليل المالي

قائمة الدخل

عن الفترة من ١-٧-٢٠٢٥ حتى ٣٠-٦-٢٠٢٦

القيمة بالجنيه

٢٠٢٦ حتى ٣٠-٦-٢٠٢٦		من١-٧-٢٠٢٥حتى ٣٠-٦-٢٠٢٦		البيان	من ١-٤-٢٠٢٥ حتى ٣٠-٦-٢٠٢٥		من١-٧-٢٠٢٤حتى ٣٠-٦-٢٠٢٥	
	جزئى	كلى	جزئي		كلى	جزئى	كلى	جزئى
	٢٥٨٤١١٥٥٠		٨٨٥١٦٢٦٧٣	إيرادات النشاط		٢٧٤٧٥٩٦٤٢		٨٧٤٧٣٨٩٦٧
	١٢٣١٥٠٤٠٠		٥٦١٣٨٨٠٦٧	يخصم منه: تكاليف إيرادات النشاط		١٤٤٨٨٤٧٦١		٥٨٦٤٣٨٨١٢
١٣٥١		٣٢٣٧٧٤٦٠٧		مجمل الربح (الخسارة)	١٢٩٨٧٤٨٨١		٢٨٨٣٠٠١٥٥	
				يضاف إليه :				
	٠		٤٧٩٥٣٥	إيرادات استثمارات مالية من شركات شقيقة		٠		٤٧٦٦٤٢
	٢٣٤١٣٢٢٠		٩٠٩٧٤٩٩٢	إيرادات استثمارات مالية أخرى		٢٠٧٥٣٥٠٢		٩٦٣٦٨٥٩٢
٢٣٤		٩١٤٥٤٥٢٧		الاجمالي	٢٠٧٥٣٥٠٢	٠	٩٦٨٤٥٢٣٤	
١٥٨٦		٤١٥٢٢٩١٣٤		يخصم منها :	١٥٠٦٢٨٣٨٣		٣٨٥١٤٥٣٨٩	
	٨٥٧٠٧٦		٣٦٨٢١٨٩	رواتب مقطوعة		٧٢١٩٥٢		٢٧٦٢٣٦٧
	٧٤٤٧٢٩٥٧		١٥٨٩٧١٣٥٣	مصروفات إدارية أخرى		٥٧٥٤٤٤١٥		١٣٠٥٥٣٤١٦
	٢٨٨٢٢٩٠		٩٤٣٢٠٩٠	أعباء وخسائر أخرى		١٥٧١٠٧٦٨		٢٣٩٠٦٦٣٦
	٠		٠	مخصصات بخلاف الاهلاك		٣٧٠٠٠٠٠٠		٣٧٠٠٠٠٠٠
٧٨٢		١٧٢٠٨٥٦٣٢			١١٠٩٧٧١٣٥		١٩٤٢٢٢٤١٩	
٨٠٤		٢٤٣١٤٣٥٠٢		صافى الربح (خسائر النشاط)	٣٩٦٥١٢٤٨		١٩٠٩٢٢٩٧٠	
٩		٢٢٣٠١١٧		يضاف فوائد دائنة	٦٧٨٠٩٥		٣٥٠٠٣٧٢	
٨١٤		٢٤٥٣٧٣٦١٩		صافى أرباح (خسائر النشاط)	٤٠٣٢٩٣٤٣		١٩٤٤٢٣٣٤٢	
	٠		٠	مخصصات انتفى الغرض منها		٢٤٠٠٠٠٠٠		٢٤٠٠٠٠٠٠
	٤٢٢٢٢٩٨		١٥٨٤٥٥٩٦	ايرادات وارباح متنوعة		٢٨٣٧٨٩٦		١٠٠٥٠٦٢٦
	٨٢٦٣٢٦		٠	ايرادات / مصروفات سنوات سابقة		١٥٣٣١٠٨		٠
	٢٧٤٨٤٤١		٤٨٤٣٥٥٦	ايرادات وارباح (خسائر) اخرى		٤٠٥٦٠٠٩		٧٨٩٧٢٠٨
	٠		٠	ارباح راسمالية		٠		٠
٧٧		٢٠٦٨٩١٥٢			٣٢٤٢٧٠١٣		٤١٩٤٧٨٣٤	
٨٩٢		٢٦٦٠٦٢٧٧١		صافى الربح (الخسارة) قبل الضريبة	٧٢٧٥٦٣٥٦		٢٣٦٣٧١١٧٦	
٨		٨٠٤٤٦١		يخصم/يضاف نفقة ضريبية مؤجلة	٧٢٤٦٠٩		٧٢٤٦٠٩	
٢٥٠		٦٠٠٢٢٣٤٢		يخصم ضريبة الدخل	٢٢٢٧٤١٨٢		٥٢٢٧٤١٨٢	
٦٣٣٠		٢٠٥٢٣٥٩٦٨		صافى الربح (الخسارة) بعد الضريبة	٤٩٧٥٧٥٦٥		١٨٣٣٧٢٣٨٥	

مدير ادارة التكاليف
محاسب / أشرف منصور محمد

رئيس القطاع المالي
محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

العضو المنتدب
للشئون المالية والتجارية
محاسب / عادل راغب حسين

تكاليف_HossamFayed

شركة مطاحن شرق الدلتا

ش. م. م

القطاع المالي

الإدارة العامة للتكاليف والتحليل المالي

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن الفترة من ١-٧-٢٠٢٥ حتى ٣٠-٦-٢٠٢٦

القيمة بالالف جنيه

البيان	الفترة الحالية		الفترة المقارنة
	جزئى	كلى	
ربح الفترة		٢٠٥٢٣٦	١٨٣٣٧٣
الدخل الشامل الاخر		-	٠
فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية (ب)		-	-
الأصول المالية المتاحة للبيع		-	-
تغطية التدفق النقدي (ب)		-	-
الأرباح (الخسائر) الاكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاش		-	-
نصيب المنشأة من الدخل الشامل الاخر في الشركات الشقيقة (ج)		-	-
ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الأخرى (د)	٠		٠
مجموع الدخل الشامل الآخر عن الفترة بعد خصم الضريبة		٠	٠
اجمالي الدخل الشامل عن الفترة		٢٠٥٢٣٦	١٨٣٣٧٣

مدير ادارة التكاليف

محاسب / أشرف منصور محمد

رئيس القطاع المالي

محاسب/ رضا عمر عبدالعزيز سمره

العضو المنتدب للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسنين

شركة مطاحن شرق الدلتا ش. م. م

MOSTAFA

شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية

القطاع المالى

( )

قائمة التوزيعات المقترحة
عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٦/٦/٣٠
طبقاً لقرارات الجمعية

القيمة بالجنيه

٢٠٢٦/٦/٣٠		البيان	٢٠٢٥/٦/٣٠	
كلى	جزئى		كلى	جزئى
٢٠٥٢٣٥٩٦٨		صافى الربح بعد الضرائب	١٨٣٣٧٢٣٨٢	
	٢٥٤٨٠٦	ارباح مرحلة		٣٣٣٥٢٥٨
	٧٧٠٠٠	باقى توزيعات مجلس الادارة		
٢٠٥٥٦٧٧٧٤		الارباح القابلة للتوزيع	١٨٦٧٠٧٦٤٠	
	٨٠٠٠٠٠٠-	المحول الى الإحتياطى القانونى		٠
	١٥٤١٥٩٤-	المحول الى الإحتياطى النظامى		٨٢٩٠٧٧٨-
٩٥٤١٥٩٤-			٨٢٩٠٧٧٨-	
١٩٦٠٢٦١٨٠			١٧٨٤١٦٨٦٢	
١٩٦٠٢٦١٨٠		الارباح القابلة للتوزيع	١٧٨٤١٦٨٦٢	
	١٥٠٠٠٠٠٠٠	نصيب المساهمين (بواقع ٢٥ جنيه للسهم)		١٣٨٠٠٠٠٠٠
	٣٩٠٠٠٠٠٠	نصيب العاملين		٣٦٠٠٠٠٠٠
	٦٠٠٠٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		٣٥٠٠٠٠٠
	١٠٢٦١٨٠	حصة اللجنة الرياضية		٩١٦٨٦٢
١٩٦٠٢٦١٨٠			١٧٨٤١٦٨٦٢	
٠		أرباح مرحلة للعام التالى	٠	

رئيس القطاع المالى

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

العضو المنتدب للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية

القطاع المالى

قائمة التدفقات النقدية
عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢٦/٦/٣٠

(ايضاح رقم ١٢)

القيمة بالجنيه

البيان		كلى	فترة المقارنة
أولاً : التدفقات النقدية من انشطة التشغيل			
مقبوضات نقدية من العملاء	١٥٢٢٥٨٦		١٣٦٣٤٣٦
مدفوعات للموردين	٨٨٥٤٤٢-		١٠٨٧٦٤٦-
اجور مدفوعة	٢٠٦٠٩٤-		٢٣١٦٤٨-
ابرادات أوراق مالية	٤٨٠		٤٧٧
فوائد دائنة مقبوضة	٢٢٣٠		٣٥٠٠
ضريبة الدخل المدفوعة	٢٩٧٩٣-		٢٦٦٦٧-
ضرائب ورسوم وهيئة التأمينات مدفوعة	١١٢٣٣٤-		١٠٣٨٩٨-
مقبوضات اخرى	٢٧٨٢٢		١١٢٢٧٥
مدفوعات اخرى	١٣٧٥٦٠-		٧٠١٧٩-
مدفوعات لشراء أذون خزانة	١١١١٨١٨-		١٥٠٨٦٤٠-
مقبوضات من أذون خزانة	١١٣٠٧٠٠		١٧٤٣٣٦٢
١- صافى التدفقات النقدية من انشطة التشغيل		٢٠٠٧٧٧	١٩٤٣٧٢
ثانياً : التدفقات النقدية المستخدمة فى انشطة الاستثمار			
مدفوعات لاقتناء أصول ثابتة	٣٣٠٢٨-		١٧١٢٦-
متحصلات من بيع أصول ثابتة		٠	
٢- صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى انشطة الاستثمار		٣٣٠٢٨-	١٧١٢٦-
ثالثاً : التدفقات النقدية المستخدمة فى أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح مدفوعة	١٧٧٩٢٤-		١٦٨٦٢٥-
٣- صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى أنشطة التمويل		١٧٧٩٢٤-	١٦٨٦٢٥-
التغير فى حركة النقدية خلال الفترة المالية (١+٢+٣)		١٠١٧٥-	٨٦٢١
رصيد النقدية وما فى حكمها أول الفترة المالية		٢٧٦١٧	١٨٩٩٦
رصيد النقدية وما فى حكمها آخر الفترة المالية		١٧٤٤٢	٢٧٦١٧

تحريـــــــــرا فى / ٢٠٢٦

العضو المنتـــــدب
للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

رئيس القطاع المالى

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية

القطاع المالى

( )

قائمة التغير في حقوق الملكية
فى ٢٠٢٥/٠٦/٣٠

القيمة بالجنيه

البيان	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي نظامي	احتياطي رأسمالي	احتياطيات أخرى	ارباح الفترة	اجمالى حقوق المساهمين
الرصيد في ٢٠٢٥/٦/٣٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	٨٤٠٤٢٢٦٠	١٤٧٩٣١٧٣٤	١٠٨٧٤١٣٢	١٧٦٧٦٣٤٤	٠	٣٢٠٥٢٤٤٧٠
ارباح العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥						١٨٣٣٧٢٣٨٢	١٨٣٣٧٢٣٨٢
ارباح مرحلة						٣٣٣٥٢٥٨	٠
المحول من حـ / دائنو توزيعات						٠	
المحول للإحتياطى القانونى		٠				٠	
المحول للاحتياطي النظامى			٨٢٩٠٧٧٨			٨٢٩٠٧٧٨-	
المحول للاحتياطي للراسمالى				٠		٠	
توزيعات الارباح						١٧٨٤١٦٨٦٢-	
الرصيد فى ٢٠٢٥/٦/٣٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	٨٤٠٤٢٢٦٠	١٥٦٢٢٢٥١٢	١٠٨٧٤١٣٢	١٧٦٧٦٣٤٤	٠	٣٢٨٨١٥٢٤٨
أرباح العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦						٢٠٥٢٣٥٩٦٨	٢٠٥٢٣٥٩٦٨

تحريـــــــراً فى / / ٢٠٢٦

العضو المنتـــــدب
للشئون المالية والتجارية
محاسب / عادل راغب حسين

رئيس القطاع المالى
محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

mostafa

شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

القطاع المالى

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٦/٦/٣٠

✿✿✿

١- نشاط الشركة وأغراضها :

- تصنيع وتجارة واستيراد وتخزين وتبخيرز وصيانة وتعبئة وتجهيز ونقل وتوزيع الحبوب ومنتجاتها وبدائلها والاستثمار العقاري .

٢- رأس مال الشركة :

- رأس المال المرخص به ١٥٠ مليون جنيه رأس المال المصدر والمدفوع ٦٠ مليون جنيه مدفوعاً بالكامل وموزعاً على ٦ ملايين سهم قيمة كل سهم الاسمية عشرة جنيهات مصرية جميعها أسهم نقدية .

٣- هيكل رأس المال :

جميع الأسهم اسمية وقد تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي :

- ٢٧,٤٪ الشركة القابضة للصناعات الغذائية .
- ١٠٪ اتحاد العاملين المساهمين .
- ٦٢,٦٪ باقي المساهمين .
- وقد تم قيد أسهم الشركة بنظام الحفظ المركزي لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي (ش .م.م) في ١٩٩٧/١٠/٢٦ .
- صدر قرار لجنة التحفظ والتصرف فى اموال الجامعات الارهابية والارهابين بتعيين مفوضاً من قبل لجنة التحفظ لإدارة محفظة الاوراق المالية وإتخاذ كافة الاجراءات الخاصة بشركة مطاحن شرق الدلتا فى شأن الجمعية العمومية ومجالس الادارات لكلاً من السادة (محمد عبدالحميد احمد لطفى الفقى – المثنى محمد عبدالحميد احمد لطفى الفقى – فاطمة النبوية محمد ابو الحسن) .

الاسم	الموقف وفقاً للبيان الحالي	
	عدد الأسهم	نسبتها %
الشركة القابضة للصناعات الغذائية	١٦٤٢٦٤٩	٢٧,٣٨
د / محمد عبدالحميد احمد لطفى الفقى	٦٩١٣٥٥	١١,٥٢
شركة الاهلى للاستثمارات	٦١٣١٦٢	١٠,٢٢
محمد بن صالح بن عبدالعزيز الراجحى	٦١٧٠٠٠	١٠,٢٨
اتحاد العاملين لمساهمين بشركة مطاحن شرق الدلتا	٦٠٠٠٠	١٠,٠٠
المثنى محمد لطفى الفقى	٥٩٩٤٥٩	٩,٩٩
الإجمالى	٤٧٦٣٦٢٥	٧٩,٣٩

السياسات المحاسبية المتبعة :

- وافق مجلس إدارة الشركة الموقر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/٩/١ على اعتماد الميزانية والحسابات الختامية للشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ .
- يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما تتوافر درجة كافية من التأكد بان المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق إلى الشركة .
- يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات طبقاً لمبدأ الاستحقاق .
- يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية .
- تم تشكيل لجنة فنية من قبل الشركة لدراسة معدلات الإهلاك لباقي الوحدات حيث تم توحيد أسس حساب قسط الإهلاك وذلك تنفيذاً لتوصيات الجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠١٢/١٠/٣١ مع الإستعانة بذوي الخبرة في هذا المجال من جهات خارجية وتم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) فقرة رقم ٥١ ، ٥٧ .

٤- الأصول الثابتة :

- تم جرد الأصول الثابتة للشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ كالمتبع من كل عام . القيمة بالالف جنيه

البيان	القيمة التاريخية للاصل فى ٢٠٢٥/٠٧/٠١	استبعادات العام	إضافات العام	رصيد الأصل فى ٢٠٢٦/٠٦/٣٠	مجمع مخصص الإهلاك	صافى قيمة الأصل فى ٢٠٢٦/٠٦/٣٠
حـ / الأراضى	٥٩٥٠	٠	٠	٥٩٥٠	٠	٥٩٥٠
حـ / المبانى والانشاءات	١٤٣٧٠٣	٠	٠	١٤٣٧٠٣	٩٦١٧٣	٤٧٥٣٠
حـ / الآلات والمعدات	٢٣٢١١٣	٠	٤٧٥٠	٢٣٦٨٦٣	٢٠٤٣٥٧	٣٢٥٠٦
حـ / وسائل نقل	٤٤٠٥٢	٠		٤٤٠٥٢	٤٤٠٥٢	
حـ / عدد وأدوات	٢٢٢٦٠	٠	٤١١	٢٢٦٧١	١٤٣١٩	٨٣٥٢
حـ / أثاث ومعدات مكاتب	٦٠٧٥	٠	١٩٣٦	٨٠١١	٥١٩٩	٢٨١٢
الإجمالى	٤٥٤١٥٣		٧٠٩٧	٤٦١٢٥٠	٣٦٤١٠٠	٩٧١٥٠

- تضمن حـ / الأصول الثابتة أراضى فضاء (أحمد صالح) وهذه الأرض تستغلها الشركة في عمليات التشوين وفيما يلى بيان بمعدلات الإهلاك للأصول الثابتة .

البيان	معدلا الإهلاك
المبانى والانشاءات (إنتاجي)	٣٪
المبانى والانشاءات (ادارى)	٢٪
الات ومعدات	٧٪
اثاث	١٠٪
الحاسب الالى	٢٥٪
وسائل نقل (سيارات نقل)	١٥٪
وسائل نقل (سيارات ملاكى)	٢٠٪

٥- مشروعات تحت التنفيذ :

- يتمثل هذا البند في المبالغ التي تم إنفاقها على إنشاء الأصول الثابتة حتى تصبح جاهزة للاستخدام في التشغيل وحينئذ يتم تعليتها لبند الأصول الثابتة : القيمة بالالف جنيه

البيان	٢٠٢٦/٦/٣٠	٢٠٢٥/٦/٣٠
تكوين استثماري	١٨٧٧٣٣	١٦٤٤٠٥
انفاق استثماري	٤٩١٢	٦٢٧
الاجمالى	١٩٢٦٤٥	١٦٥٠٣٢

٦- المخزون :

- يتم تقييم المخزون من الإنتاج التام على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما اقل طبقاً للمتبع في السنوات السابقة وباقى عناصر المخزون يتم تقييمها بالمتوسط المرجح ويتضمن رصيد المخزون مبلغ ١,٠٢٤ مليون جنيه مخزون راكد : القيمة بالالف جنيه

البيان	٢٠٢٦/٦/٣٠	٢٠٢٥/٦/٣٠
خامات ومواد ووقود وقطع غيار	٧٥٠٩٦	٦٨٩٩٤
انتاج تام	١٦١٥	٥٤٠
الاجمالى	٧٦٧١١	٦٩٥٣٤

٧- إثبات الإيراد :

- يتم الاعتراف بالإيراد عندما تتوفر درجة كافية من التأكد بان المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق الى الشركة

٨- الاستثمارات (طويلة الأجل) :

- هي عبارة عن استثمارات في سندات حكومية طبقاً للقوانين المصرية التي كانت سارية .

٩- الاستثمارات المالية المتداولة :

- تم تقييم الاستثمارات المتداولة بالقيمة العادلة فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ وتم تأثير نتائج الاعمال عن تحقيق ايراد بنحو ٢,١٧١ مليون جنيه .

١٠- المدينون واوراق القبض : العملاء : القيمة بالالف جنيه

البيان	٢٠٢٦/٦/٣٠	٢٠٢٥/٦/٣٠
العملاء	٤١١٨٠	٣٢٣١٦
حسابات مدينة لدى الشركة القابضة	٠	٨٥٤٧
حسابات مدينة للمصالح والهيئات	٤٠٨٧٥	١١٨٨٠٧
ايرادات مستحقة التحصيل	٦٤	٤٣
مصروفات مدفوعة مقدماً	١٦٠	٣٩٣
حسابات مدينة اخرى	٣٩٧٨٥	٣٧١٥٤
موردون	٨٣٥٠٨٨	٥٩١٧٤٧
حسابات دائنة للشركة القابضة والشركات	٦٦	٠
الإجمالي	٩٥٧٢١٨	٧٨٩٠٠٧

- تم إظهار المركز المالي بصافي قيمة المدينون بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ ٧,٦٥٩ مليون جنيه .

١١- النقدية والودائع :

القيمة بالالف جنيه

البيان	٢٠٢٦/٦/٣٠	٢٠٢٥/٦/٣٠
حسابات جارية البنوك	١٧٤٤٢	٢٧٦١٧
نقدية بالصندوق	٠	٠
الإجمالي	١٧٤٤٢	٢٧٦١٧

١٢- أذون الخزانة :

القيمة بالالف جنيه

البيان	٢٠٢٦/٦/٣٠	٢٠٢٥/٦/٣٠
أذون الخزانة	٤٥٩٦٠٠	٣٨٢٣٠٠

- هذا وقد تم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة المباشرة .

١٣- الاحتياطيات وفائض الفترة :

- بلغت جملة الاحتياطيات ٢٦٨,٨١٥ مليون جنيه وبيانها كالتالي:

القيمة بالالف جنيه

البيان	٢٠٢٦/٦/٣٠	٢٠٢٥/٦/٣٠
احتياطي قانوني	٨٤٠٤٢	٨٤٠٤٢
احتياطي نظامي	١٥٦٢٢٣	١٤٧٩٣١
احتياطي رأسمالي	١٠٨٧٤	١٠٨٧٤
احتياطيات أخرى	١٧٦٧٦	١٧٦٧٦
الإجمالي	٢٦٨٨١٥	٢٦٠٥٢٣

- بلغ صافي الربح قبل إحتساب الضريبة الدخلية والمؤجلة ٢٦٦,٠٦٣ مليون جنيه مقابل ٢٣٦,٣٧١ مليون جنيه في العام المالي السابق بنسبة تطور ١١٣٪ .
- بلغ صافي الربح بعد احتساب ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة ٢٠٥,٢٣٦ مليون جنيه مقابل ١٨٣,٣٧٢مليون جنيه في العام المالي السابق بنسبة تطور ١١٢٪ .

١٤- المخصصات :

- يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني أو التزام حكمي ويترتب عليه تدفق منافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد تلك الالتزامات وبيانها.

القيمة بالالف جنيه

البيان	٢٠٢٥/٧/١	إضافات	إستبعادات	٢٠٢٦/٦/٣٠
مخصص الضرائب متنازع عليها	٣٤١٠٠	٠	٠	٣٤١٠٠
مخصص المطالبات والمنازعات	٣٠٣٥١	٠	٠	٣٠٣٥١
مخصصات اخرى	١٥٨٤٠	٠	٠	١٥٨٤٠
الإجمالي	٨٠٢٩١	٠	٠	٨٠٢٩١

( )

١٥- الدائنون وأوراق الدفع

القيمة بالالف جنيه

البيان	٢٠٢٦/٦/٣٠	٢٠٢٥/٦/٣٠
موردون وأوراق دفع	٨٧٣٤٨٧	٦٠٢٩٣٦
حسابات دائنة مستحقة لشركة القابضة والشقيقة	٦٧٤٨	٣٦٥٧
حسابات دائنة للمصالح والهيئات	١١٠٥٨٣	٩٩٤١٨
دائنو توزيعات	٢٤٣١	١٢٥٧
مصروفات مستحقة السداد	٣٢٥٥٧	٣١٧١٠
حسابات دائنة أخرى	٥٤٧٨٠	٤٥٩٥٧
العملاء (دائن)	٨٠٨٨٢	٧٩٥٥٨
حسابات جارية بالبنوك (تسويق دائن)	١٢٧٨٩	٧٠٠٦٨
الإجمالي	١١٧٤٢٥٧	٩٣٤٥٦١

١٦- الموقف الضريبي :

- تم حـ / ضريبة الدخل تقديرياً وفقاً لاحكام القانون رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥.
- تقوم الشركة بسداد الضرائب المستحقة عليها سنوياً من واقع الإقرارات الضريبية .
- ضريبة التمغة :
- تم الفحص وتم سداد المبالغ المستحقة على الشركة ولا يوجد خلاف وجارى فحص الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠.
- ضريبة القيمة المضافة :
- تم فحص ضريبة المبيعات طبقاً للقانون رقم ١١ لسنه ١٩٩١ وذلك حتى نوفمبر ٢٠٢٠ كما يتم سداد ضريبة القيمة المضافة شهرياً وفقاً للقانون رقم ٦٧ لسنه ٢٠١٦ بالإضافة الى انه مكون مخصص ضرائب بمبلغ ٣٤,١٠٠ مليون جنيه لمواجهة أي فروق ضريبية لضريبة الدخل .
- الضريبة العقارية :
- يتم سداد مستحقات الضرائب العقارية اولاً بأول طبقاً للمطالبات الواردة من المصلحة .

١٧- جهود الشركة لتطبيق معايير حوكمة الشركات :

- قامت الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة بهدف النهوض والارتقاء بأصولها المملوكة حيث أنعكس ذلك على ما يلى :-

أ – تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الاجور والحوافز حفاظاً على تميز الكفاءات البشرية أسوه بباقي الشركات .

ب – تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح وبتعاون تام مع كلاً من : (بورصة الأوراق المالية ، الهيئة العامة للرقابة المالية) .

جـ - العمل من خلال الإطار التنظيمي القانوني في ضوء أحكام القانون ١٥٩ لسنه ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع إتباع معايير المحاسبة المصرية .

د – قيام الشركة بإنشاء موقع الكترونى لها ._

١٨- الارتباطات الرأسمالية :

- تم التعاقد مع شركة اوكريم الايطالية على توريد الات ومعدات لمطحن السنانية بدمياط وتم الانتهاء من اعمال التركيبات وجارى العمل على تشغيل المطحن .

شركة مطاحن شرق الدلتا

١٩- ربحية السهم .

- مقترح توزيع عائد على السهم بواقع ٢٥ جنيـــه / للسهم .

٢٠- المسئولية البيئية والاجتماعية للشركة :

- تقـوم الشـركة بالوفـاء بمسـئوليتها البيئيـة والاجتماعيـة ايمـاءاً منهـا بضـرورة المسـاهمة فـي تحقيـق هـدف المحافظـة علـى البيئـة لصصـالح المجتمـع ومـن هـذا المنطلـق تحملـت الشـركة استثمارات بتركيب اجهزة للمحافظة على البيئة بوحداتها الانتاجية .

٢١- الادوات المالية وإدارة المخاطر .

- تتمثـل الادوات الماليـة للشـركة فـي الاصـول والالتزامـات الماليـة وتتضـمن الاصـول الماليـة ارصـدة النقديـة والحسـابات المدينـة كمـا تتضـمن الالتزامـات الماليـة الحسـابات الدائنـة والشـركة لا تتحمـل أي نوع من المخاطر المالية ولا مخاطر الائتمان .

والله ولى التوفيـــق ،،،

تحريـــــراً في / / ٢٠٢٦

رئيس القطاع المالى

محاسب / رضا عمر عبد العزيز

العضو المنتـــدب

للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

✿✿✿✿